

Distr.: Limited
23 August 2017
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح
العضوية المعني بمنع الفساد
الدورة الثامنة

فيينا، ٢١-٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٧

مشروع التقرير

إضافة

ثالثاً- تنفيذ قرار المؤتمر ٦/٦، المعنون "متابعة إعلان مرآكش بشأن منع الفساد"،
وتنفيذ التوصيات التي اتفق عليها الفريق العامل في اجتماعه
المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٦

ألف- الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

٢٤- النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية (المواد ٧ و ٨ و ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة
لمكافحة الفساد)

١- استهل الرئيس المناقشة الموضوعية في إطار هذا البند الذي أعدت الأمانة بشأنه مذكرة
معلومات أساسية (CAC/COSP/WG.4/2017/3).

٢- وشكرت الأمانة الدول الأطراف على الردود التي قدمتها قبل انعقاد الاجتماع والتي
أقرت فيها جميع الدول بأهمية التدابير الرامية إلى ضمان النزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية.
واستناداً إلى تلك الردود المقدمة بات من الواضح أن الارتقاء بالنزاهة وتعزيزها في مؤسسات
العدالة الجنائية يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل توجيه الانتباه إلى نظم الموارد البشرية
والتوظيف والتدريب (المادة ٧ من الاتفاقية)؛ ووضع وتنفيذ مدونات لقواعد السلوك وآليات
للمساءلة والإفصاح عن الموجودات والمصالح (المادة ٨ من الاتفاقية)؛ واتخاذ تدابير خاصة بالجهاز
القضائي وأجهزة النيابة العامة (المادة ١١ من الاتفاقية).



٣- وقدّم مناظر من قطر عرضاً إيضاحياً عن التدابير المتخذة لتعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة في مؤسسات العدالة الجنائية، التي تعد جزءاً لا يتجزأ من هدف تحقيق رؤية قطر الوطنية واستراتيجية التنمية الوطنية وكذلك أهداف التنمية المستدامة. وأشار إلى اعتماد إعلان الدوحة الذي أدى إلى إقامة تعاون وثيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) من أجل تعزيز نزاهة القضاء على الصعيد العالمي، بوسائل منها الشبكة العالمية لنزاهة القضاء. وأشار إلى وجود عملية وطنية تسعى إلى وضع إطار للنزاهة وتحديد مؤشرات مناسبة لقياس التقدم المحرز في مجال تعزيز النزاهة والشفافية في القطاعين العام والخاص على السواء.

٤- وقدّم مناظر من ألمانيا عرضاً إيضاحياً بشأن أهمية نزاهة القضاء واستقلاله. ووصف عمل فريق نزاهة القضاء، الذي يضم قضاة ومستشارين رفيعي المستوى، المتمثل في تعزيز المساءلة والنزاهة في الجهاز القضائي وإدخال إصلاحات عليه دون المساس باستقلاليتيه. وأكد على أنّ مسؤولية إنجاح تنفيذ مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي هي مسؤولية مشتركة تقع على عاتق الأجهزة القضائية والدول معاً، وأنّ تلك المبادئ تشكل بالنسبة للجهاز القضائي أسس برامج الأخلاقيات والنزاهة. ووصف أيضاً استنتاجات ونتائج سلسلة من عمليات المسح بشأن النزاهة، التي أجراها فريق نزاهة القضاء والوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) لتحديد الثغرات وإعداد توصيات بشأن تدابير تعزيز النزاهة. وسلط الضوء على الشبكة العالمية لنزاهة القضاء التي سيطبقها المكتب قريباً والتي ستوفر منصة للسلطات القضائية وأصحاب المصلحة الآخرين لمناقشة التحديات وتبادل الممارسات الجيدة وتعزيز النزاهة والمساءلة والاستقلالية في أجهزة القضاء في جميع أنحاء العالم.

٥- وقدّمت مناظرة من ميانمار عرضاً إيضاحياً بشأن التطورات الأخيرة على الصعيد الوطني فيما يتعلق بتعزيز نزاهة أعضاء النيابة العامة، واعتماد مدونة أخلاقيات للموظفين القانونيين تستند إلى مبادئ بنغالور. ووصفت الجهود التي تبذلها ميانمار لتدعيم سيادة القانون وتعزيز إرساء الديمقراطية ومكافحة الفساد، بوسائل منها اعتماد مدونات الأخلاقيات في مؤسسات العدالة الجنائية، تشمل موظفي الخدمة المدنية والموظفين القانونيين وأعضاء السلطة القضائية. وأكدت أنّ اعتماد مدونة الأخلاقيات ليس إلا الخطوة الأولى التي يلزم أن يتبعها تدريب المدعين العامين والموظفين القضائيين عليها وتطبيقها ورصد مدى امتثالهم لها، وطلبت إلى المكتب أن يقدم مساعدة تقنية إلى ميانمار في هذا الصدد.

٦- وقدّم مناظر من باكستان عرضاً إيضاحياً عن التقدم المحرز على الصعيد الوطني في مجال التعزيز الشامل للنزاهة في مؤسسات العدالة الجنائية. وقدّم لمحة عامة عن التدابير التي اتخذت لتعزيز النزاهة في جهاز القضاء ومديريات الشرطة والسجون ودوائر النيابة العامة. وأشار إلى تطبيق قوانين مكافحة الفساد في جميع مؤسسات العدالة الجنائية الوطنية، ووصف الدور الذي يضطلع به المكتب الوطني للمساءلة في مراقبة ورصد الانتهاكات المحتملة للقوانين والقواعد الواجبة التطبيق. ووصف الأحكام التي اعتمدت من أجل تعزيز النزاهة في مديريات الشرطة وضمن المساءلة وفقاً للمعايير المهنية المعمول بها. وفيما يتعلق بنزاهة القضاء، أشار إلى إنشاء لجنة قضائية وطنية معنية

بوضع السياسات، يرأسها كبير القضاة في باكستان، وهي المسؤولة عن اعتماد السياسات اللازمة لتعزيز نزاهة القضاء وتيسير الوصول إلى العدالة.

٧- وخلال المناقشات التي تلت ذلك، شدد متكلمون على أهمية تعزيز النزاهة ومنع حدوث الفساد في جميع مؤسسات العدالة الجنائية. وأشار متكلمون إلى الدور الهام للاتفاقية والدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ، بوصفهما إطاراً رئيسياً يمكن للدول الأطراف من خلالهما أن تحقق النزاهة والمساءلة والمصدقية والشفافية في مؤسسات العدالة الجنائية. وأشار أيضاً إلى الترابط بين وجود مؤسسات عدالة جنائية قوية وخالية من الفساد من جهة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة من جهة أخرى.

٨- وأفاد عدة متكلمين باعتماد وتنفيذ مدونات قواعد الأخلاقيات والسلوك المهني لموظفي مؤسسات العدالة الجنائية، بمن فيهم القضاة والمدعون العامون وأفراد الشرطة وموظفو السجون. وأشار أيضاً إلى أهمية إنشاء آلية لضمان إنفاذ المعايير المقررة والإبلاغ عن الانتهاكات التي يمكن أن تحدث في عدة نظم منها نظام التفتيش القضائي الرسمي. وأشار متكلمون أيضاً إلى ضرورة تنفيذ معايير واتخاذ تدابير لكشف حالات تضارب المصالح ومنعها وتسويتها بوسائل منها إفصاح موظفي مؤسسات العدالة الجنائية، وأفراد أسرهم أحياناً، عن موجوداتهم ومصالحهم على نحو منظم. وأفاد بعض المتكلمين بوجود لوائح للخدمة العمومية تنظم عملية التوظيف والاستبقاء والإفصاح عن الموجودات وسائر الشؤون الإدارية لموظفي مؤسسات العدالة الجنائية.

٩- وشدد متكلمون على أهمية ضمان نزاهة واستقلالية السلطة القضائية بغرض إيجاد نظام عدالة فعال يفصل في القضايا بموضوعية وتجرد ودون تأثير غير مشروع أو فساد. ووصف متكلمون عدة آليات للتحقيق في جرائم الفساد وسوء السلوك في السلطة القضائية، بما في ذلك من خلال هيئة للتحقيق القضائي. وشدد عدة متكلمين على ضرورة وجود آليات إبلاغ يسهل الوصول إليها ونظم ملائمة لحماية المبلغين بغرض التشجيع على الإبلاغ الداخلي عن حالات الفساد في قطاع العدالة الجنائية. وأبلغ متكلمون أيضاً عن توافر العديد من التدابير والجزاءات التي يمكن فرضها حينما توجد انتهاكات، ومنها النقل إلى وظائف أخرى أو خفض الدرجة الوظيفية أو الإيقاف عن العمل أو الفصل.

١٠- وشدد المتكلمون على التدابير المتخذة لضمان أن يكون نظام التعيين والاختيار الخاص بالقضاة موضوعياً وشفافاً وفعالاً، ومنها إنشاء هيئة مستقلة مثل مفوضية الجهاز القضائي. ووصف متكلمون طائفة واسعة من الشروط المعيارية التي يتعين استيفاؤها عند التعيين الأولي لأعضاء السلطة القضائية، وكذلك تطبيق معايير موضوعية للترقي أو الانتداب. وبين عدة متكلمين نطاق ومضمون عملية الامتحانات التنافسية الكتابية للتأهيل والتعيين في السلطة القضائية، سواء من حيث المعارف الموضوعية والطباع والنزاهة، وأنه في بعض الحالات، يلزم أيضاً إجراء مقابلات أو عقد جلسات علنية. ووصف بعض المتكلمين شروط الخدمة بالنسبة لأعضاء السلطة القضائية، بما في ذلك ما يتعلق بالرواتب ومدة الخدمة والتقاعد وحظر النقل القسري، والتي تتاح للجمهور من خلال الوسائل الإلكترونية وغيرها من الوسائل.

١١- وشدد أيضاً على تدريب القضاة على الأخلاقيات والنزاهة، سواء عند التعيين الأولي أو من خلال التدريب التنشيطي، بواسطة معاهد التدريب القضائي وأكاديميات مكافحة الفساد. وأشار بعض المتكلمين إلى أن البرامج التدريبية الخاصة بالسلطة القضائية تستند إلى ما يستبان من احتياجات تدريبية محددة، وتشمل دورات للتطوير المهني ونماذج متعلقة بالأخلاقيات والنزاهة.

١٢- وأشار عدد من المتكلمين إلى اشتراطات محدّدة تتعلق بتضارب المصالح فيما يخص السلطة القضائية. وأبلغ متكلمون أيضاً بشأن لوائح محدّدة تحظر مشاركة أعضاء السلطة القضائية في أنشطة خارجية، بما في ذلك الأنشطة التجارية والأنشطة السياسية، بغرض تجنب تضارب المصالح. وعلاوة على ذلك، أشار متكلمون إلى التزام أعضاء السلطة القضائية بتقديم إقرارات الإفصاح عن الموجودات والمصالح، والإبلاغ عن حالات تضارب المصالح المحتملة بشكل استباقي. وفي بعض الحالات، أفيد بأنه يمكن فرض جزاءات شديدة، بما في ذلك جزاءات جنائية، في حالة عدم إبلاغ أعضاء السلطة القضائية عن تضارب المصالح أو تقديم إقرارات غير صحيحة عن الموجودات والمصالح. وفيما يتعلق بإدارة الشؤون القضائية، أشار أحد المتكلمين إلى أهمية أن تكون عملية إسناد القضايا وتوزيعها موضوعية، ويشمل ذلك استخدام نظام محوسب يضمن توزيع القضايا عشوائياً.

١٣- وأبلغ عدة متكلمين أيضاً عن الجهود الرامية إلى ضمان نزاهة النيابة العامة، بوسائل منها إرساء سياسات بغرض درء الفرص السانحة للفساد. وشدد المتكلمون أيضاً على أهمية استقلالية النيابة العامة في بعض النظم القانونية لضمان أن تجري عملية الملاحقة القضائية بطريقة موضوعية دون تأثير خارجي. وشدد متكلمون على الحاجة إلى الشفافية والوصول إلى المعلومات عن عمل مؤسسات العدالة الجنائية، وخصوصاً المحاكم وأجهزة النيابة العامة، بما في ذلك من خلال منصات الإنترنت والمنصات الإلكترونية. وأولى عدة متكلمين اهتماماً للبرامج التدريبية المتخصصة للمدعين العامين بشأن النزاهة والشفافية، التي تتضمن، عند الاقتضاء، إشراك جهات أخرى معنية بالعدالة الجنائية.

١٤- وأبلغ متكلمون عن برامج تدريبية لجهاز الشرطة وغيره من أجهزة إنفاذ القانون تهدف إلى تعزيز النزاهة والكفاءة المهنية لمؤسسات إنفاذ القانون. ووصف متكلمون أيضاً التدابير الرامية إلى تعزيز الموضوعية والشفافية في توظيف ضباط الشرطة وتعزيز تطوّرهم الوظيفي. ووصف بعض المتكلمين أنشطة هيئات متخصصة تشرف على أداء جهاز الشرطة وتملك أيضاً صلاحية التحقيق في سوء السلوك والفساد وفرض الجزاءات، حسب الاقتضاء. وأشار أحد المتكلمين إلى إقرارات الإفصاح عن الموجودات والمصالح التي يقدمها أعضاء الشرطة القضائية بغرض تجنب تضارب المصالح.

١٥- ووصف أحد المتكلمين التدابير الرامية إلى تعزيز النزاهة والكفاءة المهنية في دائرة السجون، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بالإفصاح عن الموجودات والمصالح، وكذلك الحظر التام لإقامة علاقات بالمتجزّين، وفرض قيود على التعامل مع وسائل الإعلام. وبالإضافة إلى ذلك، أشار المتكلم إلى إنشاء خط هاتفي ساخن يمكن من خلاله لأسر المحتجزين الإبلاغ عن أي انتهاك من قبل دائرة السجون لمعايير السلوك المهني.

١٦- وأبلغ بعض المتكلمين أيضاً عن اعتماد وتنفيذ استراتيجيات شاملة لمكافحة الفساد باعتبارها أدوات هامة لتدعيم التدابير والسياسات الرامية إلى تعزيز النزاهة والمساءلة على نطاق قطاع العدالة الجنائية. وأشار بعض المتكلمين إلى استراتيجيات يجري تنفيذها بغرض إصلاح وتعزيز نظام العدالة الجنائية برمته.

١٧- وأبلغ ممثل مجموعة الدول المناهضة للفساد عن سير دورة التقييم الرابعة ونتائجها، وقد شملت تقييم التدابير المتخذة لتعزيز نزاهة القضاء ومنع تضارب المصالح، إضافة إلى تدابير الامتثال التي تحدد مدى تنفيذ توصياتها.